

بينهما وقال زفر ومالك لا يجوز اختلاف الصنفين كالخبثا  
والصباغ لان الشركة للخططة والاختلاف فيها ولنا ان اول  
هذا العقد توكيل بالتصرف واخره اشتراك في الربح  
فصار كالمضاربة فلا يشترط الاتحاد وكذا لا يشترط اتحاد  
المكان بالمكان خلافا لهما **وكل عمل يتقبله احدهما** اي احد  
شركتي التقبل **يلزمهما** اي يلزم الشركتين جميعا حتى يطالب  
كل منهما بذلك العمل لان كل واحد يتقبله احدهما مضمون على  
الاخر فكان كالمفاوضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالابدان  
ويطالبان بالاجر ويبران بعمل احدهما ويبر المستعمل  
بدفع الاجرة الى احدهما **وكسب احدهما بينهما** اي معنى اذا  
عمل احدهما دون الاخر كانت الاجرة بينهما على شرط ولو  
شرط العمل نصفين والمال انما تاجرا استغسانا وفي  
الغيب لا يجوز والمراد من المال الربح وفي شرح الطحاوي  
ويجوز اشتراط الربح بينهما على المساوي على التفاضل  
بان يكون احدهما احقر من الاخر في العمل وعند زفر  
لا يجوز متفاضلا وفي الخلاصة ولو شرط الربح في هذا  
لاحدهما اكثر مما شرط للاخر جاز عندنا لان العمل متفاضل  
قد يكون احدهما احقر من الاخر فان شرط الاكثر  
لادناها عملا اختلف المتأخر فيه انتهى وفي القابلية  
الصحيح ان يجوز ايضا لان الربح بقدر ضمان العمل  
لا بحقيقة العمل الا ترى ان ما نص الحام الجليل الشهيد

فانما

في الكافي فان غاب احدهما او مرض ولم يعمل وعمل الاخر فهو ايضا  
بينهما وفي شرح الطحاوي ولو ان رجلا جلس على كاس  
رجلا يطرح عليه من العمل النصف الغيبين التماسين الا  
يجوز هذه الشركة لان من احدهما العمل ومن الاخر الجاهل  
فتكون هذه شركة بالعرض فلا تجوز وفي الاحتسبان  
يجوز لان هذه شركة التقبل لان تقبل العمل من صاحب  
العمل عمل فصار شركة بالاعمال **والربعة** من انواع الشركة  
شركة **وجوه** سميت به لانه لا يشترى بالنسبة الا  
من له وجاهة عند الناس وقيل لانها يشترى بان من الوجه  
الذي لا يعرف وقيل لانها اذا جلسا ليدير الامر ينظر  
كل واحد منهما الى وجه صاحبه وقال الشافعي لا تجوز هذه  
الشركة وقد صرح فقه ذلك بقوله **ان اشترى كابلان**  
**على ان يشترى بالوجوه ما بينهما** وتكون هذه  
الشركة عنانا ومفاوضة كشركة التقبل واذا انصت  
على المفاوضة وذكر جميع ما يقتضيه المفاوضة واجهت  
فيها شرطها صارت مفاوضة ولا فعاوان **وتضمن** شركة  
الوجوه **الوكالة** لانه بذلك يتمكن من التخصيص لصاحبه  
اذ لا ولاية له عليهم وتتضمن الكفاية ايضا مع ذلك اذا كان  
مفاوضة **وان شرط** اي الشركان شركة الوجوه **مناصفة**  
**المشترى** بفتح الراء يعني ان يكون بينهما نصفين **او شرط**  
**مناصفة** اي مثالة المشتري بان يكون بينهما اثلاثا

Copyright © King Saud University